مع اطالة كلبيه لد بو اسكت كلا جعله ان يشعر الب بتلك الواسكت من باب او لبن لا كرمنع من ذلك ان العامل الواحد لا يتعدى الى
الشيئين بجعل اعوطا وذلك التزام تاخير البرع وهذا منعيا اذا لم يكن [illegible] زايدا لا وجود اذا كان وجود وذهبت جماعة
من النحاة الى تجويز التقديم على المجرور بالحرف استدلالا بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس وقول الشاعر
تسليت طرا عنكم بعد بينكم واشارة في الخلاصة واجاب الجمهور عن الاستدلال بان البيت ضرورة وكافة حال من الكاف
في ارسلناك والتاء للمبالغة واشارة المصنف ولذا قال فيها اتخذ الا اختير وما حجر لعذر الا [illegible] سيعد ما جزء
ويحتمل ان تكون لا اسما بمعنى غير صفة لصاحب وقيل التقسيم معترضة وما بين الخلاصة ذكر وجوب التاخير مع المجرور
بالاضافة الحالة الثالثة ان تكون واجبة التقديم عليه وذلك اذا اضيف صاحبها الى ضمير ملابسها نحو جاء منفردا
اخوه صاحب وهو بمعنى قوله وواجب خبر محذوف ان وصيغه صاحبه واجب وقوله ان الضمير ما غيرهن في المعنى المراد و
عبارة التسهيل وكما طابقة الامكان من الحال ان وكالطابقة صاحب الحال وكذا اوجب تقدمها ان اقترن صاحبها بالا نحو ما جاء
راكبا الا زيد لان المحصور فيه واجب التاخير وبيانه من خلاف الكسائي ومن معه للجمهور المنصرح له وقوله قيل يشتغ تقديم
وليس كذلك وقد نبه على الدماميني على مثله في قول التسهيل كما قرانه بالا على ارادة السلطان لا غيرقان وبرتكز على
وان قوله قبل على انه متصل بجملة يليهم معناه

وسبقها العامل جاز ان يصرف ... جامدا او في مانع وما حوى
معنى الافعال وصلا كتلك ... واسم الاشارة وكحرف وتمن
والشبه وابدا او خبرا تخللا ... امثلة البرية برعت

للحال مع عاملها ايضا ثلاث حالات احداها وهو الاصل ان يجوز ان تتقدم عليه وان تتاخر عنه وذلك اذا كان العامل فيها
فعلا متصرفا او صفة تشبهه غير مقترنين بمانع من تقديم ما في حيزها نحو جاء زيد راكبا او راكبا جاء زيد مسرعا هلك في
راكبا ومسرعا التقديم على جاء ورا احل وهذا معنى قوله وسبقها العامل جاز مبتدا مضاف للفاعل مكمل بالمفعول
وخبر الحالة الثانية ان يكون تقديمها عليه ممتنعا وذلك اذا كان العامل جامدا نحو ما احسن زيدا مقبلا وزيد احسن
وعمرو محتجا فانما جاز اسم التفضيل المجرد غير قابل لعلامة الفرعية فهو جامد بهذا الاعتبار وكذا العامل المحوب
بمانع نحو لاضربن محتسبا ولا عتكفن طائعا لان لام الابتداء والقسم لا يتقدم ما في حيزها عليهما وتعذرة منزيدة على الخلاصة
وبين هنا نحو يعجبني اعتكاف احيك طائعا وزال مسرعا وان اليمين واسم الفعل فيه ما يمنع من تقديم معمولها
عليه وكذا ابط العامل المتضمن معنى الفعل دون حروفه ككان نحو كان زيدا مقبوب الضمير طاويا اسدا لدى او كما العنقاء والشيء
واسم الاشارة نحو فتلك بيوتهم خاوية بما ظلموا او الكوفي والجار والمجرور نحو في الدار جالسا زيد وليت نحو ليت زيدا
مقيما عندنا وفي قوله معناه عود الضمير على فعل ولا يظهر رتبة وتبيين من اسم التفضيل ما اذا كان عاملا في حالين
لا سبيين متحدين المعنى فهو هذا بسرا اطيب منه رطبا او مختلفين نحو زيد مفردا انفع من عمرو معانا فانه يجب توسطه بين الحالين
مبتسرا ومفردا حالان من فاعل اطيب وانفع ورطبا ومعانا حالان من المجرور في العامل في الضمير والفاعل وفي المجرور هو
اسم التفضيل فهو العامل في الحالين وتبيين الشراح انه يتقدم مع الوجوب على الاحسن ولا يعتبار ثابت مع الوجوب بان تقديم
احد الحالين وان كان واجبا لا كان الغايل ممتنع فربما لكن لهذا مقتضرا لا انه ما كان التقديم بالا عتبار به بهم عدم
الوجوب اعقب بذكر الوجوب وتخللا مضاف الى ابعل وما اليه معموله وكان حقه ان يقيد ذلك بما اذا كانت احدى
معطفة على الاخرى احترازا من نحو زيد راكبا احسن منه ماشيا فانه لا يجوز ومثله وارد على عبارة التسهيل كما الخلاصة
وما على عيانا ضمير افعل والياء للكفية وذي اشارة الى الحالين والله تعالى اعلم واستغنى مسالة نحو زيد مستقرا في هجر
اختيارا لمذهب جمهور البصريين المانعين لها

وان اذا اسم مع فعل ما صلح ... نحو بانه اسم افرع لا يصح
او طالع قدم ما الحال اخفى ... لغايته او اخرمل للخبر

الجرية اذا اجتمع اسم وظرف غير طالع للخبرية لتسلطه مع مبتدا تعين لا اسم للخبرية نحو مسك زيد راغب معك غير طالع للخبرية

اذا لا يقع زيد مبتسم مبتسم لا انه للخبرية ولا يجوز فيه الحالية اذ حالية وقع على استقلال ما قبله وهو غير مستقل فيها في التي
ثانيته لا الا يصلح ذلك الكوفي للخبرية واشار بقوله في لا تم رد مذهب الكوفيين فانهم يجيزون حالية الاسم لا يميزهم
جواز لا ضاربا في الناس حيد وجبر دمشق منصوب على الحال ولا يعربون الظرف لا النصب في نحو زيد عندك في راس على
الخلاف واحتجوا بجواز النصب بقوله اما لقيت فهم فان بجد ... احاكم مطلب العلم يكابد ... في رواية ونصب
مطالب النصب واجاب البصريون عن ذلك بان المحذوف الرفع وليس سلم تعين ما الخبر محذوف للقرينة ان منهم ونحوه فالحال
في من ضمير الخبر المحذوف وان كان الظرف تاما طالحا للخبرية بان علم نحو في الدار زيد قايم فيها رجحت حاليته لا سم وان رجحت
خبرية مع ما ذا امكن التنوع التعيين ولا يلزم الحالية في نحو فيها الدار زيد قايم فيها بل يترجح على الخبرية خلافا للرماني
مستندا لان فيه تقديم الكوفي على الخبر عنه او بيانا كقوله تعالى واما الذين سعدوا ففي الجنة خالدين فيها وقوله فكان
عاقبتهما انهما في النار خالدين فيها وقلنا بجواز الرفع لقراءة الاعمش في الجنة خالدين فيها وانما في النار خالدان فيها
ونحوها عند الاخفش وذهب الكوفيون الى ايجاب الحالية في المسالة فالوا لان الكوفي صالح للخبرية وقد تقدم والكلام التوسع ذلك كان ما ظهر
اوكالناقص وقال البصريون ان الاسم خبر بعد خبر والظرف الثاني متعلق بالحال او يكون الكوفي لا اسم متعلقا بالخبر الواحد والثاني
تاكيد للاول والتاكيد غير عربي في كلامهم وفي ما يلزم ما ذكره قوله والحال ينصب ان مقدم باخرته لا اسم متعلق به وما اهلها
الحال مسالة نحو زيد مستقرا في هجر المثبتة على ضعفها بهذه المسالة لا كبيرة

وعدد الحال بجد وعدد ... واجعله لاول اذا لا منع قد

عدد بعد لاول الحال معمول له ان لم تفردها لا لها شبيهة بالخبر والنعت والنعت متعلقه تعدد وورد اما شبيهه محذوف اما ما ها
سواء كان غير متعدد كقوله على اذا ما جئت ليلى بخفية ... زيارة بيت الله رجلان حافيا ... فما حالان من ضمير المتكلم
المحذوف ان زيارة او عدد عطفها على ورد ان ولصاحب متعدد ثم ان اتحد لفظها ومعناها ثنيت او جمعت نحو وسخر لكم الشمس
والقمر دائبين ولا عرف بغير عطفها نحو لقيت زيدا مصعدا منحدرا او يحمل الحال الاول ولو لنا ثاني لا صنو الثانية للتنبيه لا
وليها لا ان فصلوا احد الاسمين بمطيرهم اراد الاكثرين قال قوم من اهل الادب وابن السراج وابن عصفور والاول
والثانية للثاني قياسا على الاصنو في اللف والنشر وجه الاكثرين ما ثم من تقليل الفصل الى الفعل والنشر انما يكون مع
الثقة بعدم المحذور وجعلنا هذا حيث لا قرينة فلا يرد لنا في الحل وعم ما ذكرناه من باب بيتنا النثر الى الحادم اذ يحمل
عليه عند التردد واما اذا ظهر ذلك بلفظه ان نحو وتلو ذكيه ثبت بان تبات قاله الدماميني وهذا معنى قوله واجعله للاول
وبين ما هو نحو رايت زيدا راكبا ما الحال من زيد وانما اردت كون الحال من الفاعل وليستعاد ذلك ملابسا الى معنى ضربت زيدا
قائما فانه يجوز كون الحال من الاول والثاني واحترز بقوله اذا لا منع عما منع نحو قوله عهدت سعاد ذات هوى معنى
فانه يجب فيه جعل الاول وهو عهدت للثاني من الاسمين والثانية للاول

وقد يجي مؤكدا لعاملا ... او جملة ما ابتدا
عاملها او معنى او الخبر ... حذف وفي التاكيد لم يلتبس

تنقسم الحال ايضا باعتبار انتقالها وثبوتها الى منتقلة بالذات وهو الاصل ومتوطئة للمقصود بالذات نحو فتمثل لها بشرا سويا
كما تقدم وتنقسم باعتبار التاسيس والتاكيد الى مؤسسة وهو الاصل ومؤكدة وهي ضربان لانها اما مؤكدة لعاملها
سواء وافقته في المعنى نحو وارسلناك للناس رسولا او الحسن فيهم نحو ولى مدبرا وان استعملها مؤكدة لمضمون جملة قبلها نحو زيد ابوك
عطوفا او يشترك ان يكون جزء الجملة اسمين معرفين جامدين اذ لو كان احدهما فعلا او مشتقا لكانت الحال مؤكدة لعاملها او نكرة
لكانت مؤسسة ولا يشكل هذه الحال الا تانية لخفائها واستوعوه وعلى هذا ابا الشروط ما مر ذكر تسميتها مؤكدة الجملة
وزاد ابن هشام ضربا ثالثا وهي المؤكدة لصاحبها ونحو لامن من في الارض كلهم جميعا ومن المؤكدة للجملة خلافا لمن قال هو المبتدا في خبر الى ان خروج وهو
جميل لانه يلزم عليه ان الحال الخبرية في نحو انا زيد بطلا وبعوثا ابيت في موضع وقيل من المؤكد لجملة وبعضهم سيبويه واشار عليه في
الخلاصة بقوله ان كان مبتدا الجملة متكلما حق ونحوها لا احق لما يلزم عليه من تعرية مع ما بعدها عن الجملة التي هي معمولة للنطق في
عاملها ضمير احق ونحوه لا احق الملازم للمتكلم وان كان غايبا جاز ان لا وقيل الخبر مؤول بمسمى وهو قول الزجاج مال القول بين



قوله رجلان اي ما شيا حافيا اي غير متنعل وهو حسن

قال ابن مالك وان اتفق وان الاول
ونصيبك لا يجوز والكثير تاخيرها

ومالا عمله لما وقدمها
العشر ..

Copyright © King Saud University